نفاذ المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل في قطر ضمن السياق العربي: قراءة في مسح النفاذ المالي 2004-2025 وحدود القياس المتاح

مقارنة إحدى وعشرين دولة عربية في قاعدة صندوق النقد الدولي، وموضع قطر فيها

2021
آخر سنة تنشر فيها قطر بيانات ائتمان في المسح، بينما تصل بقية دول الخليج إلى 2025

20.2٪
حصة المنشآت من مقترضي الشركات لدى المصارف التجارية 2021، مقابل 37.6٪ في 2019

161٪
إجمالي ائتمان المصارف التجارية إلى الناتج في قطر 2021

3.1٪
رصيد تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى الناتج في قطر 2021، حدٌّ أعلى مقدَّر من الباحث

ينشر صندوق النقد الدولي في مسح النفاذ المالي سلسلة موحّدة تتيح مقارنة نفاذ المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى الائتمان المصرفي بين الدول. وتنشر عشر دول عربية رصيد تمويل هذه المنشآت منسوبًا إلى الناتج المحلي، وليست قطر منها. والمتاح عن قطر مؤشر واحد يخص هذه الفئة، هو عدد المنشآت المقترضة من المصارف التجارية وحصتها من مقترضي الشركات، وقد انقطع عند سنة 2021.

ولتقدير موضع قطر بيّنًا، حسب الباحث النسبة من مصدرين وطنيين: رصيد ائتمان المنشآت الصغيرة والمتوسطة كما ينشره تقرير وضع الإقراض، منسوبًا إلى ناتج محلي مستخرَج من المسح نفسه بقسمة ائتمان الأسر بالعملة المحلية على نسبته إلى الناتج. والنتيجة 3.1٪ في 2021، وهي حدٌّ أعلى لا قيمة مطابقة، لأن بسط النسبة يضم إقراض بنك قطر للتنمية بينما يقتصر تعريف المسح على المصارف التجارية.

شكل 1: رصيد تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى الناتج المحلي، الدول العربية المنشورة، 2021 (٪)

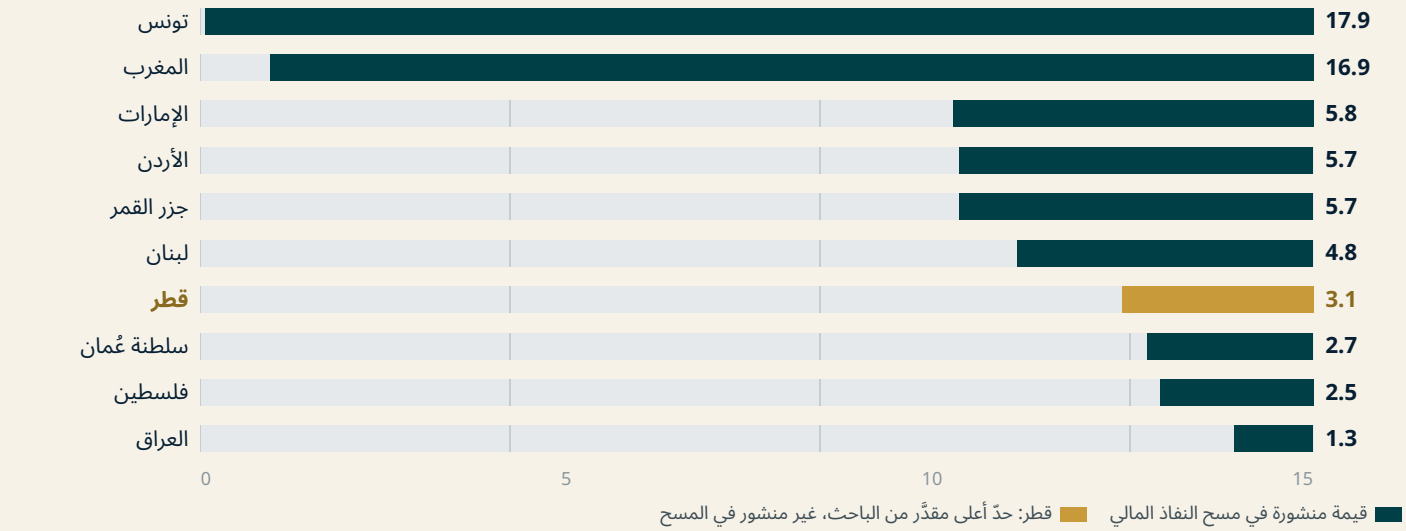

اختيرت سنة 2021 لأنها آخر سنة يتاح فيها رقم لقطر. ولا يظهر في الشكل من الدول العربية إلا ما ينشر السلسلة: البحرين تبدأ نشرها من 2023، والسعودية والكويت ومصر والجزائر لا تنشرها إطلاقًا. وصدارة تونس والمغرب مردّها تركّز أقل في المنشآت الكبيرة، لا حجم تمويل أكبر.

شكل 2: عمق الائتمان واتساعه في قطر، 2021 (٪ من الناتج)

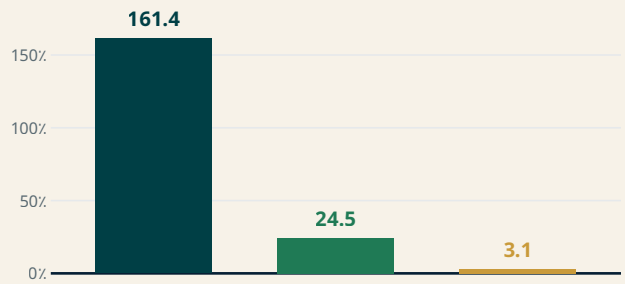

إجمالي ائتمان المصارف التجارية وائتمان الأسر من المسح مباشرة. نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة **تقدير الباحث** كما شُرح أعلاه. العمق المالي في قطر من الأعلى عالميًا، ونصيب هذه الفئة منه أقل من جزء من خمسين.

شكل 3: حصة المنشآت من مقترضي الشركات لدى المصارف التجارية (٪)

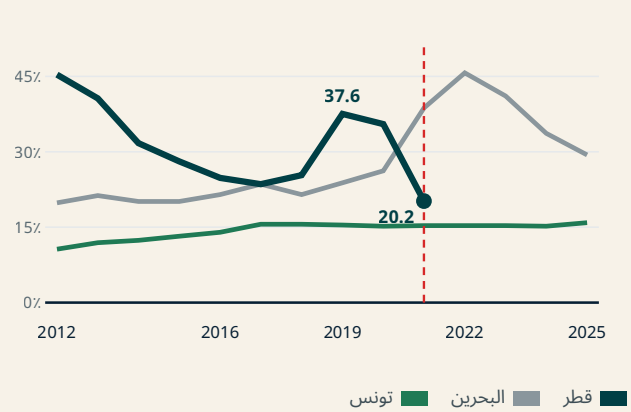

مؤشر عدد لا قيمة: يقيس نصيب المنشآت من عدد المقترضين لا من حجم الائتمان. سلسلة قطر تبدأ في 2010 وقيمتاها في 2010 و2011 (6.7٪ ثم 2.5٪) تنقطعان عن 45.4٪ في 2012 انقطاعًا يرجّح تغيّر التعريف، فبدأ الشكل من 2012.

المصدر: صندوق النقد الدولي، مسح النفاذ المالي، الإصدار IMF.STA:FAS(5.0.0)، تحديث 8 سبتمبر 2026، سلطات الدول وحسابات خبراء الصندوق. رصيد ائتمان المنشآت في قطر من: بنك قطر للتنمية ومصرف قطر المركزي، تقرير وضع إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر، أعداد 2016 إلى 2023.

ما تنشره الدول العربية عن تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

يتيح المسح ثلاثة مؤشرات لهذه الفئة: رصيد التمويل منسوبًا إلى الناتج، وعدد المنشآت المقترضة، وعدد حسابات القروض. وتنشر البحرين الثلاثة كلها، وتنشر الإمارات وسلطنة عُمان والمغرب اثنين، ولا تنشر السعودية والكويت أيًا منها. أما قطر فتنشر مؤشرًا واحدًا انقطع عند 2021.

شكل 4: تغطية مؤشرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المسح، سنوات النشر المتاحة

الدولة	رصيد التمويل (٪ من الناتج)	عدد المنشآت المقترضة	حسابات القروض
الإمارات	2014-2025	—	2014-2025
البحرين	2023-2025	2007-2025	2007-2025
فلسطين	2009-2025	2009-2025	—
تونس	2010-2025	2010-2025	—
المغرب	2011-2025	—	2015-2024
الأردن	2014-2025	2024-2025	—
سلطنة عُمان	2010-2025	—	2013-2025
قطر	—	2010-2021	—
السعودية	—	—	—
الكويت	—	—	—

الخانة الفارغة تعني أن الدولة لا تبلّغ الصندوق بهذا المؤشر، لا أن قيمته صفر. ومعيار الترتيب هنا اكتمال التغطية لا حجم التمويل.

شكل 5: اتساع التبليغ وحداثته في دول الخليج والأردن

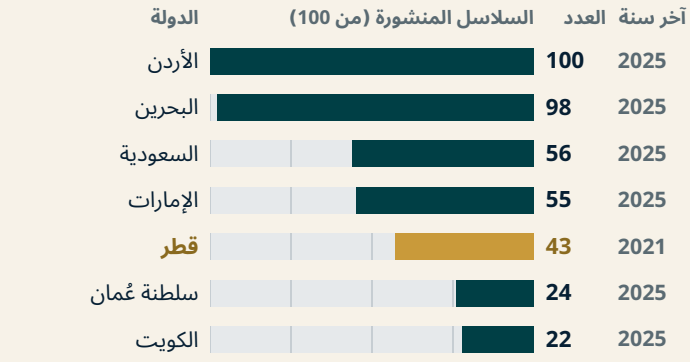

آخر سنة لقطر في عمود التاريخ هي 2021 لسلاسل الائتمان. ويصل تبليغها إلى 2023 في مؤشرين اثنين فقط هما عدد الفروع وأجهزة الصراف الآلي.

شكل 6: عدد المنشآت المقترضة في قطر، مصدران رسميان

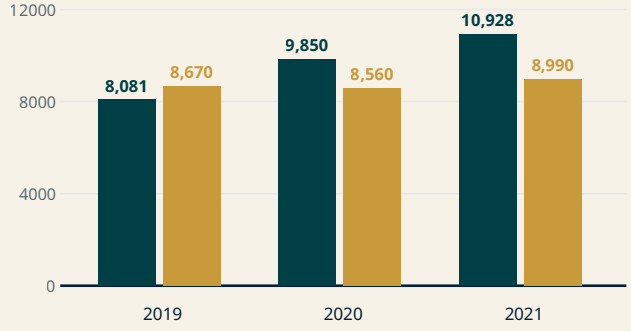

المصدران وطنيان، والتعريفان مختلفان: الأول يقصر العدّ على المصارف التجارية، والثاني يشمل الجهات المبلّغة كلها ومنها بنك قطر للتنمية. ومع ذلك يتحرك المصدران في اتجاهين متعاكسين سنة 2020.

يبيّن الشكل 6 مشكلة أعمق من فارق التعريف. ففي 2019 يقلّ رقم المسح عن رقم التقرير بنحو 7٪، ثم يزيد عليه 15٪ في 2020 و22٪ في 2021. والأهم أن اتجاه التغير نفسه يختلف: يسجّل المسح ارتفاعًا قدره 22٪ بين 2019 و2020، بينما يسجّل التقرير انخفاضًا طفيفًا في المدة نفسها. ولو كان الفارق تعريفيًا محضًا لبقيت النسبة بينهما ثابتة تقريبًا.

ويعني ذلك أن أي باحث أو مستثمر يقرأ عن قطر في قاعدة دولية يحصل على صورة تختلف عن الصورة التي ينشرها المصدر الوطني، دون أن يجد في أي من المصدرين ما يوفّق بينهما. وهذه ليست مسألة دقة إحصائية وحدها، لأن قواعد الصندوق تغذّي مؤشرات الشمول المالي المستخدمة في التصنيفات وتقارير المناخ الاستثماري. وتوفيق المصدرين لا يقتضي أكثر من حاشية تعريفية واحدة في أي منهما.

وسدّ هذا النقص لا يقتضي بيانات جديدة. فرصيد ائتمان المنشآت الصغيرة والمتوسطة منشور أصلًا في تقرير وضع الإقراض السنوي، والناتج المحلي منشور لدى جهاز التخطيط والإحصاء، والسلسلة المطلوبة حاصل قسمة الأول على الثاني. والمطلوب قرار تبليغ يضيف سلسلة واحدة إلى ما ترسله الجهات القطرية إلى الصندوق، مع حاشية تعريفية تبيّن ما إذا كان البسط يشمل بنك قطر للتنمية.

الغياب عن السلسلة الدولية ليس حياديًا. فالدولة التي لا تبلّغ رصيد تمويل منشآتها الصغيرة والمتوسطة تخرج من كل مقارنة إقليمية تُبنى على هذه القاعدة، ويُقرأ غيابها في الغالب لا بوصفه بيانًا ناقصًا بل بوصفه أداءً غير معلوم.

الدلالة السياساتية: هدف كمي بلا مقياس دولي مناظر

تضع الاستراتيجية الوطنية الثالثة للتنمية 2024-2030 هدفًا بتوجيه 7٪ من الائتمان إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة بحلول 2030. وقياس التقدم نحو هذا الهدف متاح محليًا من تقرير وضع الإقراض، غير أنه غير متاح دوليًا، إذ لا تنشر قطر في مسح النفاذ المالي السلسلة التي تسمح بمقارنة موقعها بموقع الإمارات أو الأردن أو المغرب. فيصبح الهدف قابلًا للمتابعة داخليًا وغير قابل للمقايسة خارجيًا، وهو نقص يمكن سدّه بقرار تبليغ لا بإصلاح مالي.

ويضيف المسح بعدين آخرين ينقصان في حالة قطر. الأول أن قطر تبلّغ عن مقدم خدمة واحد هو المصارف التجارية، بينما تبلّغ الأردن والبحرين عن خمسة مقدمين تشمل مؤسسات التمويل الأصغر وشركات التأمين، فتغيب عن صورة قطر الدولية أي قناة تمويل خارج المصارف. والثاني أن قطر لا تنشر تفصيلًا حسب الجنس لأي مؤشر، بينما تنشره ثماني دول عربية منها الإمارات والسعودية والبحرين، فيتعذر قياس فجوة النفاذ بين رائدات الأعمال ورواده بمقياس دولي موحّد.

ومقارنة الشكل 1 تستدعي قراءة حذرة في اتجاهين. فارتفاع النسبة في تونس والمغرب لا يعني بالضرورة سياسة تمويلية أنجح، إذ يرتفع المقام في قطر بفعل ناتج محلي ضخم قياسًا بحجم السكان، وترتفع النسبة في اقتصادات تقل فيها حصة المنشآت الكبيرة والقطاع الحكومي من الائتمان. غير أن هذا التحفظ لا يلغي الملاحظة الأساسية: قطر تقع دون الإمارات والأردن في المقياس نفسه رغم أن عمقها المالي أكبر منهما، وهو فارق لا يفسّره حجم الناتج وحده.

شكل 7: رصيد تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى الناتج، قطر والإمارات وسلطنة عُمان 2016-2021 (٪)

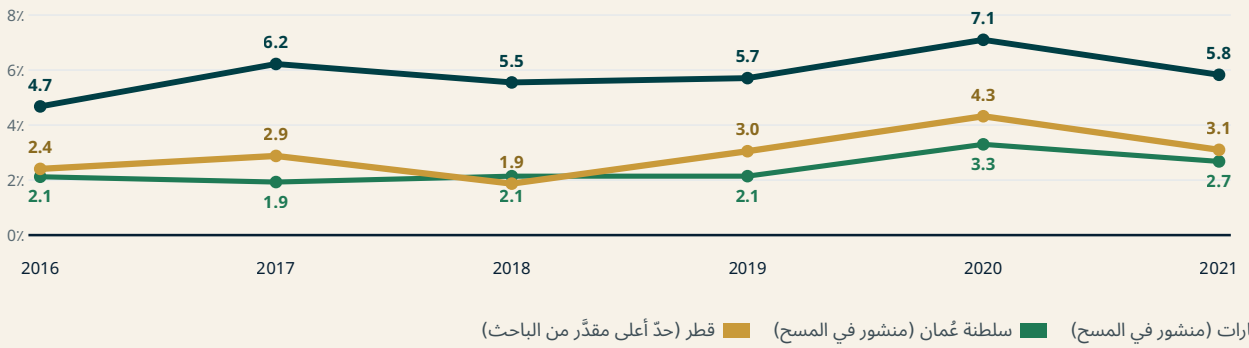

ترتفع النسب الثلاث كلها في 2020 ثم تنخفض في 2021، وهو أثر مشترك لبرامج الضمان والتأجيل التي رافقت الجائحة ولانكماش المقام في تلك السنة. وتبقى قطر دون الإمارات في السنوات الست جميعها، وفوق سلطنة عُمان في خمس منها.

خلاصات

1. لا تنشر قطر في مسح النفاذ المالي رصيد تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة منسوبًا إلى الناتج، وهي السلسلة التي تنشرها عشر دول عربية منها الإمارات وسلطنة عُمان والبحرين والأردن.
2. تقدير الباحث لهذه النسبة في قطر 3.1٪ سنة 2021 بوصفه حدًّا أعلى، وهو دون الإمارات (5.8٪) والأردن (5.7٪) وفوق سلطنة عُمان (2.7٪).
3. بلغ إجمالي ائتمان المصارف التجارية 161٪ من الناتج في قطر سنة 2021، وائتمان الأسر 24.5٪، فنصيب المنشآت الصغيرة والمتوسطة من هذا العمق أقل من جزء من خمسين.
4. انخفضت حصة هذه المنشآت من عدد مقترضي الشركات لدى المصارف التجارية من 37.6٪ في 2019 إلى 20.2٪ في 2021، وهي آخر سنة منشورة.
5. تتوقف سلاسل الائتمان القطرية في المسح عند 2021 بينما تصل نظيراتها في السعودية والإمارات والبحرين والكويت وسلطنة عُمان إلى 2025، وتنشر قطر 43 سلسلة مقابل 98 للبحرين و100 للأردن.
6. يختلف عدد المنشآت المقترضة بين المصدرين الوطنيين اختلافًا يتجاوز فارق التعريف، إذ يتحرك المصدران في اتجاهين متعاكسين سنة 2020.

المنهجية وحدود القراءة

البيانات من مسح النفاذ المالي الصادر عن صندوق النقد الدولي، إصدار IMF.STA:FAS(5.0.0)، بتاريخ تحديث 8 سبتمبر 2026، ومصدرها سلطات الدول وحسابات خبراء الصندوق، فهي بيانات مبلَّغة ذاتيًا وليست تقديرات مستقلة. ويغطي الملف إحدى وعشرين دولة عربية و1288 سلسلة و17219 مشاهدة بين 2004 و2025. أما نسبة قطر في الشكلين 1 و2 فحساب الباحث بخطوتين: استخراج الناتج المحلي الاسمي بقسمة ائتمان الأسر بالعملة المحلية على نسبته المنشورة إلى الناتج في المسح نفسه (654.2 مليار ريال سنة 2021، وهو قريب من الناتج المنشور وطنيًا)، ثم قسمة رصيد ائتمان المنشآت الصغيرة والمتوسطة الوارد في تقرير وضع الإقراض على هذا الناتج. وهي بذلك حدٌّ أعلى لا قيمة مطابقة لتعريف المسح، لأن البسط يضم إقراض بنك قطر للتنمية بينما يقصر المسح التعريف على المصارف التجارية، ولأن مصدر البسط والمقام مختلفان. ولا يجوز إدراج هذا الرقم في أي جدول يُنسب كاملًا إلى الصندوق. وتختلف تعريفات المنشآت الصغيرة والمتوسطة بين الدول المبلِّغة، فالمقارنة في الشكل 1 مقارنة ترتيبية إرشادية لا قياس تكافؤ. وأخيرًا فإن مؤشر حصة المنشآت من مقترضي الشركات مؤشر عدد لا قيمة، ولا يصح استعماله بديلًا عن حصتها من رصيد الائتمان.

المصادر: صندوق النقد الدولي، مسح النفاذ المالي (Financial Access Survey)، إصدار IMF.STA:FAS(5.0.0)، تاريخ التحديث 8 سبتمبر 2026. بنك قطر للتنمية ومصرف قطر المركزي، تقرير وضع إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر، أعداد 2019 و2020 و2021 و2023. جهاز التخطيط والإحصاء، الاستراتيجية الوطنية الثالثة للتنمية 2024-2030، ص 18.

كل نسبة موصوفة بأنها تقدير الباحث مشتقة بالقسمة من أرقام منشورة في المصادر أعلاه، وليست رقمًا صادرًا عن أي منها. بحث مستقل لا يمثل أي جهة عمل، وليس منتجًا رسميًا لصندوق النقد الدولي أو بنك قطر للتنمية أو مصرف قطر المركزي، وليس توصية استثمارية.